تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث

العدد الأول - السنة الثانية - محرم ١٤٠٧ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية، وليس لأيّ اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

المراسلات:

تعنون باسم **هيئة التحرير**

بيروت ــ بئرالعبد ــ مقابل البنك اللبناني / الفرنسي
ص. ب ٢٤/٣٤ ــ تلكس ٤٠٥١٢

تراثنا
العدد الأول ــ السنة الثانية ــ محرّم الحرام ١٤٠٧ هـ .ق.
الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ــ عليهم السلام ــ لإحياء التراث.
الكمّية: ١٠٠٠ نسخة

رأي في تقسيم الكلمة

الدكتور السيّد مصطفى جمال الدين

النّحو ـ في فهم المحقّقين من النحاة ـ هو: نظام تأليف الجملة.

والجملة: مركّب إسناديّ من كلمتين، أو أكثر، يؤدّي الربط بينهما إلى أن يكون لكل منهما (وظيفة) نحوية خاصة.

والوظيفة النحويّة: هي ما تؤدّيه إحدى الكلمتين بالنسبة إلى الأُخرى من كونها (فعلاً) لها، أو (فاعلاً)، أو (مفعولاً)، أو (حالاً)، أو (تمييزاً)، أو (مستثنى)، أو (نعتاً)، أو (بدلاً)، أو (مضافاً)، أو (مضافاً إليه) إلى آخر ما تؤدّيه الكلمات المرتبطة ببعضها، أو الكلمات الرابطة بينها، من (معاني النحو) التي فصّلها النحاة إلى أبواب النحو المعروفة.

وقد صنّف النحاة السابقون هذه الكلمات ـ سواء منها ما كان رابطاً أو مرتبطاً ـ إلى ثلاثة أصناف سميّت عندهم (أقسام الكلم) هي: الإسم، والفعل، والحرف. ولم يخرج أحد منهم على هذا التقسيم غير ما يروى عن أبي جعفر أحمد بن صابر من أنّه زاد قسماً رابعاً سمّاه (الخالفة) وهو إسم الفعل (١) وقد ادّعى بعض المحدثين أنّ الذي أطلق مصطلح الخالفة على اسم الفعل هو الفرّاء (٢).

أمّا الدارسون المحدثون فقد جلب انتباههم أنّ بعض الكلمات لايمكن أن

---

(١) الأشباه والنظائر النحوية ٣/ ٢؛ وحاشية الصّبان ١/ ٢.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٨٩.

ينطبق عليها تعريف القدماء لهذه الأقسام، فجرت محاولات لإعادة النظر في تصنيفها تصنيفاً حديثاً أكثر ضبطاً وشمولاً، فكان أن قسّمها أكثرهم تقسيماً رباعياً يمتاز بجعل الأسماء المبهمة كالضمائر، والموصول، والإشارة، وما يجري مجراها قسماً مستقلاً أطلق عليه بعضهم اسم (الضمير) (٣)، وبعضهم إسم (الكناية) (٤) كما سيأتي.

وهناك محاولة أُخرى لتقسيم الكلمة سبعة أقسام بإضافة (الصفة، والخالفة، والظرف) إلى هذه الأقسام الأربعة كما فعل الدكتور تمام حسّان (٥)، وسيأتي عرض وجهة نظر الدارسين المحدثين، والأُسس التي قام عليها تقسيمهم للكلمات، مع مناقشة ما يستحقّ المناقشة منها، بعد استيفاء القول في وجهة نظر السابقين من النحاة في التقسيم الثلاثي وعرض ما يبدو لي من تقسيم رأيت أنّه أجدر من غيره.

أساس التقسيم الثلاثي عند النحاة

وكان النحاة السابقون يرجعون في تقسيمهم الثلاثي إلى أساسين مختلفين تبنّى كل واحد منها فريق من النحاة:

أ- الوجهة التأليفية الإسنادية

فقد تبنّى جماعة منهم وجهة نظر تنبني على تأليف الجملة وإسنادها أي أنّهم جعلوا أساس التقسيم قائماً على طبيعة تركيب الجملة، وصلاحية كل كلمة في هذا التركيب، فما كان من الكلمات صالحاً لأن يقع في الجملة مسنداً ومسنداً إليه فهو (الإسم) مثل: زيد وقائم، وما كان صالحاً لأن يقع مسنداً فقط فهو(الفعل) مثل: قام ويقوم، وما كان غير صالح لأن يقع مسنداً ولا مسنداً إليه فهو(الحرف) مثل: من وعن.

يقول ابن معط (ـ٦٢٨ هـ): «إنّ المنطوق به إمّا أن يدلّ على معنى يصحّ الإخبار عنه وبه، وهو الإسم، وإمّا أن يصحّ الإخبار به لاعنه، وهو الفعل، وإمّا ألّا يصحّ الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف» (٦).

---

(٣) من أسرار اللغة: ٢٩.

(٤) في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ٤٦.

(٥) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٨٦.

(٦) الأشباه والنظائر النحوية ٢/٣؛ وأسرار العربية: ٤.

ومن الطبيعي أن يكون هذا التوجيه مردوداً عند بعض النحاة، لأنّه ـ كما يقولون ـ قائم على قسمة غير حاصرة، إذ يمكن افتراض قسم رابع هو: (أن يخبر عنه لا به) وسواء وجد هذا القسم أم لم يوجد، فإنّ مجرّد احتماله مخلّ بانحصار القسمة [٧].

الوجهة المعنوية الدلالية.

وهناك جماعة من النحاة تبنّوا في تقسيمهم الثلاثي وجهة نظر مبنيّة على دلالة الكلمة على معناها، بغضّ النظر عن صلاحيّتها للإسناد، أي أنّ أساس التمايز بين أقسام الكلمة هو افتراقها في (دلالة) كل كلمة على المعاني التي وضعت بإزائها، فالكلمة: إمّا أن تدلّ على معنى مستقلّ في نفسه، أي أنّ معناها يُدرك من لفظها سواء ربطت بعنصر لفظي آخر أم لم تربط، أو تدلّ على معنى غير مستقلّ، والثاني (الحرف)؛ لأنّ معناه لايظهر إلّا إذا ربط بكلمة أُخرى. أمّا القسم المستقلّ فهو: إمّا أن يقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة فهو(الفعل) أو لايقترن فهو(الإسم).

وقد تبنّى أكثر النحاة هذا الأساس في التقسيم [٨] لذلك جاءت تعريفاتهم للأقسام مبنيّة عليه:

فالإسم: (كلمة دلّت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصّل) [٩].

والفعل: (كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثه)، وقد أضاف الرضي إلى التعريف قيد: (من حيث الوزن) ليشير إلى أنّ (الحدث) معنى يدلّ عليه الفعل بمادّته، و(الزمن) معنى يدلّ عليه الفعل بصيغته [١٠].

---

(٧) أُنظر رأي ابن إياز وابن هشام في الأشباه والنظائر ٣/٢ مع ملاحظة أنّ (القسمة) باب من أبواب المنطق، ويشترط المناطقة للقسمة أن تكون (حاصرة) أي جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل من الأقسام، لايشذّ منها شيء، فإذا فرض أن يكون هناك قسم لم يدخل كانت القسمة (غيرحاصرة)، وهذه القسمة نوعان: عقلية واستقرائية. فالعقلية هي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر، ولايمكن ذلك إلّا إذا كانت القسمة دائرة بين النفي والإثبات، كما لوقسمنا الحيوان إلى: (إنسان وغير إنسان) فإنّ غير الإنسان يدخل فيه كل ما يفرض من الحيوانات الأُخرى ـ وسيأتي أنّ النحاة حاولوا هذه القسمة الحاصرة في تقسيمهم للكلمة ـ، والإستقرائية هي التي لايمنع العقل من فرض قسم آخر، ولكنّ التقسيم وقع على الأقسام المعلومة بالإستقراء والتتبّع. (أُنظر المنطق للمظفّر ١٢٣/١-١٢٦).

(٨) أُنظر الرضي على الكافية ٧/١؛ وابن هشام في شرح شذور الذهب ٢٢/١؛ والاشموني ٢١/١.

(٩) نقله ابن يعيش عن السيرافي ٢٢/١.

(١٠) أُنظر الرضي ٥/١، ١١.

والحرف: (ما دلّ على معنى في غيره، نحو من وإلى وثمّ) (١١) وهم يقصدون: أن (التعريف) أو (التنكير) ليس هو معنى تحمله كلمة (أل) أو (التنوين) وإنّما هو معنى تحمله كلمة (رجل) عندما تسبقها (أل) أو يلحقها التنوين. و(الإبتداء) أو (الإنتهاء) ليس معنى تحمله كلمتا (من) و(إلى) وإنّما يحمله المجرور بهما ـ البصرة أو الكوفة ـ في مثال: (سرت من البصرة إلى الكوفة) ، وهكذا.

نقد الأساس النحوي للتقسيم

أ ـ ونقدنا للأساس الأول أنّ النحاة السابقين لم يقبلوه، لعدم قيامه ـ كما قالوا ـ على (القسمة الحاصرة) فمن الواضح أنّ الفروض أربعة، أي أنّ الكلمة ـ عندهم ـ إمّا أن تكون مسنداً فقط، أو مسنداً إليه فقط، أو تكون مسنداً ومسنداً إليه، أولا مسنداً ولا مسنداً إليه، والأول: الفعل، والثاني: ضمير الرفع المتّصل، والثالث: الإسم، والرابع: الحرف.

ومع وجود هذا الفرض الرابع، والتمثيل له بضمائر الرفع المتّصلة، فكيف يصحّ جعلها من قسم الإسم، وليس قسماً رابعاً.

ب ـ أمّا عن وجهة النظر الأُخرى، أي بناء تقسيم الكلمة على أساس دلالتها على المعنى بنفسها أو بغيرها، فإنّ الملاحظ عليه: أنّهم يعنون بذلك أن تكون الكلمة مستقلّة بإدراك المعنى من لفظها أو غير مستقلّة، المستقّلة هي التي يدرك السامع معناها الذي وضعت له، سواء كانت مرتبطة بكلمة أُخرى أو غير مرتبطة، فكلمات: (رجل، فرس، قيام، قعود) يفهم السامع معناها عند النطق بها منفردة مثل: (رجل) أو مؤلفة مثل: (جاءني رجل) . أما الكلمات غير المستقلّة مثل: (من، وأل، وهل) فهي التي لايفهم عند النطق بها معنى (الإبتداء، أوالتعريف، أوالإستفهام) إلّا ضمن كلمة أُخرى، أو جملة تامّة، فكلمة (رجل) هي التي تكون (معرفة) عندما تدخل عليها (أل) ، وجملة: (قام محمد) هي التي تكون (مستفهَماً عنها) عندما تدخل عليها (هل) .

والملاحظ أنّهم خصّوا غير المستقلّ بالحرف فقط، وأشركوا الإسم والفعل

---

(١١) الزجاجي في الإيضاح: ٥٤.

في المعاني المستقلّة، ثم فرّقوا بينها بالإقتران بالزمن، وعدم الإقتران به.

ولنا على ذلك الملاحظات الآتية في الجهتين معاً:

١ـ عدم الاستقلال بالمعنى

فمن جهة تخصيصهم الكلمات غير المستقلّة بالحرف فقط، لايوجد له وجه معقول، فهناك كلمات كثيرة أدخلوها في قسم الأسماء، كالضمائر، والإشارة، والموصول، وأسماء الإستفهام، وأسماء الشرط، وغيرها ليست لها تلك المعاني المستقلّة، لأنّ معناها لايفهم إلّا ضمن كلمة أُخرى، أوجملة، ولنقارن بين كلمة (أل) التي يفترض أنّها حرف، وكلمة (الذي) التي يفترض أنّها اسم، فسنجد أنّ معناهما سواء من ناحية عدم الإستقلال بإدراكه من اللفظ المنفرد، فجملة: (الذي جاءني بالأمس زيد) لو اقتطعنا منها كلمة (الذي) فما المعنى الذي تدلّ عليه منفردة؟! ولو قلنا: (هذا) ـ وحدها ـ لبقي المعنى غامضاً حتى نأتي بالمشار إليه لفظاً مثل: (هذا الرجل خير من أخيه) أو حسّاً كالإشارة الخارجية، وحينئذ يغني معنى (الذي) بصلتها(جاءني)، ولايبقى لـ (هذا) معنى غيرمعنى (الرجل) المشار إليه لفظاً أو حسّاً.

وقد تنبّه النحاة أنفسهم إلى ذلك فعلّلوا سرّبناء هذا النوع من الكلمات بكونها مفتقرة إلى الغيرفي معناها، كالحرف، وسمّوا ذلك بـ (الشبه المعنوي):

كالشبه الوضعي في اسميْ جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا

وإذا كان الأمر كذلك فما نصنع بالأسماء المبهمة هذه؟! أنعتبرها حروفاً، لأنّ تعريف النحاة للحرف: (ما دلّ على معنى في غيره) شامل لها؟! أم نظلّ نصنّفها في قسم الأسماء، مع أنّ تعريفهم الإسم بأنّه: (مادلّ على معنى في نفسه) لاينطبق عليها؟! فالغلط واقع لامحالة إمّا في التقسيم أوفي التعريف.

٢ـ فكرة الزمن واقترانها بالفعل

أمّا عن فكرة الزمن وجعلها هي المائزة بين الإسم والفعل مع دلالتها على المعنى المستقلّ، فلاحظتنا عليه:

أ ـ إنّ فكرة الزمن ودلالة الصيغة الفعلية عليها فكرة غير ناضجة في أذهان النحاة السابقين وقد أنكر ذلك أكثر الباحثين المحدثين سواء في أُصول الفقه[١٢] أم في

---

(١٢) أُنظر: البحث النحوي عند الأُصوليّين: ١٥٠ وما بعدها.

فقه اللغة (١٣).

ونستطيع تقريب ذلك بأنّ (الزمان الماضي) مثلاً لايفهم من لفظ (قام) وحدها، لامن مادّتها، ولا من صيغتها، وإنّما يفهم من سياق الجملة و(مقامها) فإن وقع الفعل في سياق الإخبار عن شيء دلّ على الزمن الماضي مثل (قام محمد) وإن وقع في سياق آخر غيرالإخبار، كسياق الشرط مثلاً، دلّ على الزمن المستقبل مثل: (إن قام محمد قمت) مع أنّ لفظ (قام) واحد في السياقين، فلو كان الزمان زمان الصيغة لما اختلف من سياق إلى سياق.

كذلك فإنّ صيغة (يفعل) ـ يقوم مثلاً ـ لا تدلّ على الزمان الحاضر والمستقبل إلّا بسياق الجملة وقرائن أحوالها، ففي سياق الخبر تدلّ على (الحال) وفي سياق التسويف والنفي بـ (لن) تدلّ على الإستقبال (سوف يقوم) أو (لن يقوم)، وفي سياق النفي بـ (لم) أو (لمّا تدلّ على الماضي البعيد أو القريب (لم يقم... ولمّا يقم) وهكذا.

وهذا إن دلّ على شيء فعلى أنّ الزمان نحوي لاصرفيّ، أي أنّه يفهم من سياق الجملة وأُسلوب تأليفها، لامن صيغة (فَعلَ. يَفْعَل).

ب ـ إنّ الزمان النحوي هذا، لايقتصر على الجمل الفعلية وصيغ الأفعال، بل قد يفهم من الجمل الإسمية وصيغ الأسماء كالمصدر واسم الفاعل، فأنت تقول مثلاً: (أنا ضاربُ أخيك) فنفهم من سياق الخبر أنّ الزمان ماض، وتقول: (أنا ضاربٌ أخاك) ونفهم من سياق (التهديد) أنّ الزمان مستقبل.

ونخلص من ذلك كلّه إلى أنّه إذا كنّا نفهم (الزمن المعيّن) من وقوع الفعل (قتل) أو الإسم (قاتل) في سياق معيّن دلّ ذلك على أنّ الإقتران بالزمن ليس هو المائز بين الإسم والفعل، لأنّه ليس زمانهما بل زمان الجملة.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس ـ وهو يردّ على النحاة ربطهم لصيغة الفعل بالزمن ـ: « وقد جعلوا ارتباط الفعل بالزمن عنصراً أساسياً، به يتميّز الفعل من الإسم، وعزّ عليهم أن يروا فكرة الزمن تتحقّق في المصدر كما تتحقّق في الفعل، فجادلوا في هذا

---

(١٣) من أسرار اللغة: ١٦٥.

جدالاً عقيماً لايخلو من التعسّف والمغالطة... وفي الحقّ أنّ المصدر يرتبط بالزمن في صوره ما، لا تقلّ وضوحاً عن ارتباط الفعل به، أو لا تزيد غموضاً عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل والزمن» (١٤).

محاولات جديدة في التقسيم

من هذه المؤاخذات، وأمثالها، كان لابدّ للبحث النحوي الجديد أن يعيد النظر في تقسيم الكلمة، على أُسس أكثر ضبطاً وتمييزاً بين الأقسام. وأمامي الآن محاولتان:

أ- التقسيم الرباعي

وقد ذهب إليه جماعة من الباحثين المحدثين أبرزهم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه «من أسرار اللغة» (١٥) والدكتور مهدي المخزومي في كتابه «في النحو العربي: قواعد وتطبيق» (١٦) وقد جلب انتباه أصحاب هذه المحاولة - كما قلت - مسألة المبهمات من الضمائر والموصول والإشارة وأمثالها ممّا لايمكن دخوله في أحد الأقسام الثلاثة: الإسم، والفعل والحرف لعدم انطباق تعريفات هذه الأقسام عليها، ولكنّ الفرق بين محاولتي الباحثَين:

١- في التسمية، فقد أطلق الدكتور أنيس وجماعته على هذا القسم اسم (الضمير) وجعل القسم شاملاً للضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والعدد. أمّا الدكتور المخزومي فقد أطلق عليه اسم (الكناية) وأدخل فيه: الضمائر، والإشارة، والموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

٢- في التأسيس، فالمخزومي لم يذكر أساساً ينبني عليه تقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام الأربعة، في حين ذكر الدكتور أنيس أنّ تقسيمهم إلى هذه الأربعة قائم على أُسس ثلاثة: (١- المعنى، ٢- الصيغة، ٣- وظيفة اللفظ في الكلام) ورأى أنّ الإكتفاء بأساس واحد من هذه الأُسس لايكفي، «لأنّ مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأُوصاف مثل: قاتل وسامع ومذيع أسماء وأفعالاً في وقت واحد... ومراعاة

---

(١٤) نفس المصدر: ١٧١.

(١٥) من أسرار اللغة: ٢٧٩ وما بعدها.

(١٦) ص ٤٦، وانظر «الاحرفية» ليوسف السودا: ص ٧١.

الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرّق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد، ويثرب ويزيد، وأخضر إلى آخره. بل حتى وظيفة الكلمة في الإستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الإسم والفعل، فقد نجد اسماً مستعملاً في كلامٍ ما استعمالَ المسند مثل: (النخيل نبات) ففي هذه الجملة استعملت (نبات) مسنداً، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف. فإذا روعيت تلك الأُسس الثلاثة معاً أمكن إلى حدٍّ كبير التمييز بين أجزاء الكلام» (١٧).

ب ـ التقسيم السباعي

وقد عقد الدكتور تمام حسّان في كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها» فصلاً لأقسام الكلم تحدّث فيه عن سبعة أقسام هي: الإسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

وجعل هذا التقسيم قائماً على أساسَيْ المبنى والمعنى، فأساس المبنى يضم فوارق صورية هي: (الإعراب، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإلصاق والتصام والرسم الإملائي) وأساس المعنى يضمّ فوارق معنوية هي: (التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي).

وقد أطال المؤلف في شرح ذلك مُطبِّقاً لها على الأقسام السبعة في محاولة لتبرير هذا التقسيم السباعي، ولايسعني تلخيص أساس التقسيم عنده، والتعليق عليه، لما فيه من تطويل وتعقيد وتداخل بين الأقسام، حتى أنّه ذكر للإسم ـ مثلاً ـ تسع خصائص تشاركه بقية الأقسام في سبعة منها، وما أدري إذا كانت هذا السبعة لا (تفصل) الإسم عن غيره من الأقسام فما فائدة ذكرها؟ ومع ذلك فإنّي سأُشير إلى مواضع الإختلاف معه بعد عرض وجهة نظري في أساس التقسيم.

الأساس المقترح للتمييز بين أقسام الكلم

في أثناء دراستي « للبحث النحوي عند الأُصوليّين» (١٨) وجدت لهم أُسساً

---

(١٧) من اسرار اللغة: ٢٨١.

(١٨) رسالة دكتوراه من جامعة بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في بغداد ١٩٨٠.

للتمييز بين دوالّ المعنى النسبي ودوالّ المعنى الأصلي، تشبه ـ إلى حدّ بعيد ـ ما بحثه اللغويون المحدثون من (دوالّ النسبة ودوالّ الماهيّة) (١٩) ومن مقارنة ذلك بالأُسس التي تعرّض لها النحاة في تقسيم الكلمة وجدت أنّ أفضل أنواع التقسيم أن تكون الأقسام خمسة: الإسم، والفعل، والصفة، والحرف، والكناية. وأنّ الأُسس التي يقوم عليها هذا التقسيم هي أربعة أُسس متقابلة:

١ـ (الدلالة) فاللفظ إمّا أن يدلّ على معنى مستقلّ بالإدراك ... أوغير مستقلّ.

٢ـ (الوظيفة) والمقصود بها المعنى النحوي الذي تؤدّيه الكلمة ضمن الجملة، فهي إمّا أن تكون عنصراً رابطاً ـ أي دالّة نسبة ـ أو عنصراً مرتبطاً ـ أي دالّة ماهية ـ .

٣ـ (الصيغة) والمقصود بها الصيغ الإشتقاقية المندمجة بمادّة الكلمة فهي إمّا أن تدلّ على معنى بسيط مستقلّ بالإدراك ، أوعلى معنى مركّب من المستقلّ وغيرالمستقلّ.

٤ـ (التركيب) والمراد به أنّ المعنى المركّب من معنى المادّة ومعنى الصيغة إمّا أن يكون تركيبه تحليلياً أو إسنادياً.

وعلى ضوء هذه الأُسس مجتمعة تتصنّف الكلمات، ولإيضاح ما قد يبدو غامضاً منها نستعرض ذلك فيما يأتي:

إنّ الأُسس التي يقوم عليها التقسيم ينبغي أن ترتبط بدلالة الكلمة على كل من المعنى المعجمي والمعنى النحوي، ذلك لأنّ النحو إذا كان هو(نظام تأليف الجملة) فإنّ مفردات الجمل تتحمّل معاني المعجم الأصلية بالإضافة إلى معاني النحو الناشئة من التأليف والربط بينها التي سمّيناها بالمعاني (الوظيفية) . وإذا أردنا أن نميّز ـ نحوياً ـ بين مفردات الجملة من ناحية (الدلالة) فلا بدّ من مراعاة معناها الأصلي مرتبطاً بوظيفتها النحوية.

ولإيضاح ذلك نأخذ جملة مثل: (نجح طلاّبنا الّذين امتحنوا إلاّ خالداً) لنقوم بتحليل دلالة مفرداتها، وعلى ضوء هذا التحليل نضع أُسس تصنيفها. ونلاحظ أنّ ما نسمّيه (كلمة) من هذه المفردات ثمانية هي: (نجح، طلاب، نا، الّذين، امتحن، واو (الجماعة)، إلاّ، خالد) وبعض هذه الكلمات تتحمّل معنى لغوياً بالإضافة إلى وظيفة

---

(١٩) أُنظر اللغة لفندريس ترجمة الدواخلي والقصّاص: ١٠٥-١١٢.

نحوية هي: (الفعلية) و(الفاعلية) و(الإضافة) و(النعت) و(الإستثناء) وبعضها لايتحمّل معنى غير معنى الوظيفة النحوية، فتكون الفوارق بين كلمات هذه الجملة كالآتي:

١ـ إنّ الجملة تضمّ عناصر لفظية ذات (معنى لغويّ محدّد مستقلّ بالإدراك) أي يفهم من اللفظ سواء وُصل بعنصر لفظي آخر أم لم يوصل، وهي: مادّة نجح وامتحن، أي (النجاح) و(الإمتحان) وكلمة (طلاّب) وكلمة (خالد)، وكلٌّ من هذه المعاني الأربعة يصلح أن يكون طرفاً (مرتبطاً) بغيره من أطراف الجملة.

٢ـ إنّ الجملة تضمّ عناصر لفظية لايمكن للسامع أن يدرك معناها إلاّ إذا وُصلت بعنصر لفظيّ آخر، تلك هي: صيغتا (فعل) و(افتعل) الممتزجتين بمادّة النجاح والإمتحان، وكلمات: (نا) و(واو الجماعة) و(الّذين) و(إلاّ)، وهذه العناصر الستة ثلاثة منها تدلّ على (معنى نسبيّ رابط) وثلاثة تدلّ على (معنى غير نسبيّ وغير رابط).

أمّا دوالّ النسبة فهي صيغة (فعل) التي ربطت النجاح بالطّلاب، ونسبته إليهم على وجه يكون النجاح (فعلاً) صادراً عنهم وهم فاعلي هذا الفعل، وكذلك صيغة (افتعل).

وأمّا الأداة (إلاّ) فهي التي ربطت بين عنصرين من عناصر الجملة ـ المستثنى والمستثنى منه ـ أي ربطت (خالد) بـ (الطّلاب) على وجهٍ يكون خالد مستثنى من الحكم بنجاحهم.

وأمّا الثلاثة الأُخرى فهي: الموصول ـ الّذين ـ والضمير ـ نا والواو ـ فالموصول والضمير لايدلاّن على (المعنى النسبيّ الرابط)، بل يدلاّن على (معنى منتسب مرتبط بغيره) فيحتاجان حينئذ إلى (رابط) يربطهما بالغير، ولذلك احتجنا إلى (النسبة التقييدية) ـ أي التقييد بالإضافة والتقييد بالنعت ـ فهذه النسبة هي التي ربطت (نا) المضاف إليه بالمضاف، وربطت النعت (الّذين) بالمنعوت (طلاّبنا)، كما احتجنا إلى صيغة (افتعل) لتربط الإمتحان بواو الجماعة، على وجه يكون الإمتحان فعلاً والواو فاعلاً.

ولكنّ السؤال الآن هو: كيف صحّ لهذه العناصر الثلاثة التي هي

كالأدوات، من ناحية عدم استقلالها بالمعنى، أن تتحمّل (وظيفة) غير وظيفة الأداة، فتصبح فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأ، ونعتاً، ومضافاً إليه، وأمثال ذلك ممّا لايمكن للأدوات أن تتحمّله؟ !

والجواب: أنّ (نا) في (طلاّبنا) ليست هي المضاف إليه حقيقة، بل هي (كناية) عن المضاف إليه، فكان الأصل: (نجح طلاّب المتكلّمين) وجعلنا (نا) كناية عنهم، و(الواو) ليس هو فاعل (امتحن) حقيقة، بل كناية عن الفاعل الحقيقي الذي هو(الطلاّب). و(الّذين) ليس هو النعت حقيقة، بل كناية عن النعت، لأنّ النعت الحقيقي هو(الممتحنون) وجعلنا (الّذين) كناية عنهم، وهكذا. فكل من الضمير والموصول يصلح لأن نكنّى به عن كل ما هو اسم أو صفة، فهو من حيث هذه السعة في مدلوله صار غيرَ مستقلِّ المعنى، واحتاج، في فهم معناه، إلى ما يوصل به أو يعود عليه، ومن حيث تعبيره عن الإسم والصفة أمكن أن يأخذ ما لهما من وظيفة نحوية.

ومن أجل هذا التحليل يحقّ لنا أن نعتبر المبهمات ـ الضمائر والموصولات وما يشبهها ـ قسماً مستقّلاً عن الأسماء والحروف، لأنّ الذي يخرجها من (الإسم) كونها غير مستقّلة المعنى كالأسماء، والذي يخرجها من (الحرف) كونها غير رابطة كالحروف، ولا مانع من تسميتها بـ (الكنايات) تبعاً لباحث نحوي أصيل هو الدكتور المخزومي الذي جعل الضمائر، والاشاره، والموصولات، وأسماء الشرط. والإستفهام كلّها في قسم مستقلّ سمّاه (الكناية) (٢٠)، ويساعد ما اختاره لها من تسمية أنّ الكوفيّين قديماً كانوا يسمّون الضمائر بالكنايات، وبعض البصريّين يقول إنّها نوع من المكنّيات (٢١) كما ان ابن حزم جعل بعض فصول كتابه الأُصولي بعنوان « الكناية بالضمير» (٢٢) كذلك جعل الرضيّ باباً للكنايات عدّ منها أسماء الإستفهام وأسماء الشرط (٢٣).

ونستطيع نحن أن نضيف إليها بعض ما يكنّى به عن الزمان والمكان ممّا يسمّيه النحاة (ظرفاً) مثل (حيث، وإذ، وإذا، وأين، ومتى) وما يشبهها ممّا سيأتي

---

(٢٠) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤٦.

(٢١) ابن يعيش ٣/٨٤.

(٢٢) الإحكام في أُصول الأحكام لابن حزم ١/٤١٢.

(٢٣) شرح الرضي للكافية ٢/٩٣.

الحديث عنه.

٣ـ إنّنا لو عدنا إلى الجملة السابقة لوجدنا فيها فرقاً كبيراً بين (نجح) أو (امتحن) وبين غيرهما من كلمات الجملة، وهذا الفرق: أنّ (نجح) تدلّ على معنى مركّب من: معنى المادّة ومعنى الصيغة، فمعنى المادّة معنى مستقلّ غير نسبيّ هو (النجاح) ومعنى الصيغة معنى نسبيّ غير مستقلّ هو: (ربط النجاح بالفاعل)، وهذه الملاحظة تجرّنا إلى تحليل كلّ المفردات المشابهة لها في الوضع اللغوي، أي المؤلفة من مادّة وصيغة وهي ما تسمّى بـ (المشتقّات)، فنجد أنّ صيغ المشتقّات جميعاً ترتبط بعنصر واحد هو (المادّة) أي الأُصول الثلاثة المرتّبة الدالّة على (حدث) من الأحداث، ولنفرض أنّها (ض ر ب) ثمّ يختلف كلّ مشتقّ منها عن صاحبه بمعنى (الصيغة) التي امتزجت بالمادّة فكّونت معها كلمة واحدة مثل: (ضَرْب، وضَرَب، وضارب، ومضروب، وضرّاب، ومَضرب، ومِضرب) وأمثالها.

ولكنّ الملاحظ أنّ هذه الكلمات يدلّ بعضها ـ بمادّته وصيغته ـ على معنى (بسيط) مستقلّ بالإدراك هو: إمّا (الحدث) فقط، وإمّا (الذات) فقط، وبعضها يدلّ على معنى (مركّب) من معنى المادّة و معنى الصيغة، أي يدلّ على (الحدث المرتبط بالذات) فهو مركّب من المعنى النسبيّ وغير النسبيّ:

أ ـ فكلمة (ضَرْب) ـ بمادّتها وصيغتها ـ تدلّ على (حدث) فقط وهو معنى بسيط [٢٤]، وكلمة (مَضرب) و(مِضرب) تدلّ على (ذات) فقط، وهو معنى بسيط أيضاً: إمّا مكان الحدث أو زمانه أو آلته. وكلّ كلمة تدلّ على معنى مستقلّ بسيط فهي (الإسم) ومدلولها (المسمّى) فالمصدر واسم الزمان والمكان واسم الآلة من فصيلة الأسماء فقط.

ب ـ أمّا كلمات (ضارب ومضروب وضراب) فإنّها تدلّ على: (ذات مّا اتّصفت بالضرب) إمّا اتّصاف (فاعلٍ) أو (مفعول) أو (مبالغةٍ) في الفاعل، فهو معنى مركّب من: ذات + حدث + نسبة بينهما أي (ربط)، وهذه النسبة هي (نسبة تقييدية

---

(٢٤) يلاحظ أنّ الأُصوليّين المتأخّرين يرون أنّ المصدر يدلّ على الحدث والنسبة، واسم المصدر يدلّ على الحدث فقط ولايفرّقون بينها من ناحية لفظية بخلاف النحويّين. راجع كتاب «البحث النحوي عند الأُصوليين» ص ١٠١ وما بعدها.

وصفية) أي تقييد الذات بالحدث على وجه يكون الحدث (صفة) للذات المبهمة.

ويختلف هذا النوع عن سابقه في: أنّ الأول يدلّ على (مسمّى) هو إمّا الحدث و إمّاالذات، أمّا هذا النوع فيدلّ على (ذات موصوفة بالحدث) لذلك نستطيع أن نسميّه: (الصفة) فتكون الصفات خمسة: صفة الفاعل، والمفعول، والمبالغة، والمشبهة، والتفضيل.

ج- أمّا كلمات (ضَرَب، ويضرب، ونضرب، وأضرب) وأمثالها فهي تدلّ أيضاً على معنى مركّب من الحدث المنسوب إلى الذات، و(الحدث) مدلول المادّة، و (النسبة إلى الذات) مدلول الصيغة، فنحن نفهم من صيغة (ضَرَب) أنّ حدث الضرب صادر من فاعل مفرد مذكّر غائب، ومن صيغة (أضربُ) أنّه صادر من فاعل مفرد مذكّر متكلّم، ومن صيغة (نضربُ) أنّه صادر من فاعل مذكّر جمع متكلّمين،و هكذا كلّ صيغ الأفعال مشعرة بنوع الفاعل - التذكير والتأنيث - وعدده - الإفراد والتثنية والجمع - وشخصه - التكلّم والخطاب والغيبة -.

يقول فندريس -في حديثه عن دوالّ النسبة ودوالّ الماهيّة-:

« لنأخذ من العربية مجموعة من الكلمات مثل مجموعة: أن يعطي، أُعطي، الإعطاء، مُعطون،إلى المعطي، فالتحليل يجد فيها، دون عناء، عنصراً دائماً هو(ع ط ي) الذي يصل كل هذه الكلمات بفكرة (الإعطاء) ولكنّه يجد فيها، فضلاً عن ذلك ، عدداً من العناصر الصوتية التي تستخدم للإشارة إلى أنّ الكلمة فعل أو اسم، ومن أي نوع هي، أو للدلالة على الفصيلة النحوية (النوع والعدد والشخص) التي تنتمي إليها الكلمات، وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأُخرى فهذه العناصر دوالّ النسبة» (٢٥).

وملاحظتنا الأخيرة في تحليل صيغ المشتقّات: أنّ صيغ الأفعال تختلف عن صيغ الصفات من ناحية تركيب معنى المادّة بمعنى الصيغة، في أنّ الصفات (مركّب تحليلي) أي أنّ لفظها واحد ولكنّ معناها ينحلّ إلى (ذات متّصفة بالحدث) . أمّا صيغ الأفعال فهي (مركّب إسنادي) أي أنّ (الحدث) وهو معنى المادّة، قد أُسند إسناداً تامّاً

---

(٢٥) اللغة لفندريس: ١٠٦، وانظر الصفحات ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١١٦.

إلى فاعل (ذات خارج لفظ الفعل) ـ ظاهراً أو مستتراً ـ ولكنّ الصيغة تشعر بفصيلته النحوية: نوعه، وعدده، وشخصه.

خلاصة التحليل

ونخلص من تحليلنا لمفردات هذه الجملة ـ المثال السابق ـ أنّ الكلمة بحسب دلالتها اللغوية ، ووظيفتها النحوية، وصيغها الإشتقاقية تنقسم إلى خمسة أقسام متمايزة هي: الإسم، والكناية، والحرف (الأداة) ، والصيغة، والفعل، ونستطيع أن نبني ذلك على (قسمة حاصرة) كما أرادها النحاة السابقون، وذلك أنّ الكلمة.

١ـ إمّا أن تدلّ على معنى مستقلّ بالإدراك ، صالح لأن يتحمّل الوظائف النحوية عندما يكون مرتبطاً بكلمة أُخرى. وهذا هو(الإسم) ويشمل أسماء: الأعيان، والأجناس، وأسماء الأحداث (المصادر) ، وأسماء الزمان والمكان والآلة.

٢ـ أو تدلّ على معنى غير مستقلّ بالإدراك وهو نوعان:

أ ـ المعنى النسبي الرابط ـ أي الذي تكون وظيفته ربط معاني المفردات بعضها ببعض ـ وهذا هو ما نسمّيه (الحرف) أو الأداة، ويشمل (حروف المعاني) كالجرّ، والعطف، والإستثناء، والإستفهام، والتفسير، والتمنّي، والترجّي، وغيرها. و(حروف المباني) المندمجة مع موادّ الإشتقاق، كصيغ الأفعال وصيغ الصفات.

ب ـ المعنى الكنائي المرتبط، وهو ما سمّيناه (الكناية) من الكلمات غير المستقلة التي تصلح لأن نكنّي بها عن اسم أو صفة، فيحلّ محلّهما في الوظائف النحوية الصالحة للإسم والصفة. وتشمل الكناية ما يسمّى بالأسماء المبهمة: كالضمائر، والموصولات، والإشارة، وكلمات الشرط والإستفهام، وبعض الظروف المبنيّة التي يُكنّى بها عن الزمان والمكان (حيث، وإذ، وإذا، ومتى ، وأين، وأنّى، ولمّا) وأمثالها ممّا جعله الدكتور تمام حسّان قسماً مستقلاً ممّا ستأتي مناقشته فيه.

٣ـ أو تدلّ على معنى مركّب من المستقلّ وغير المستقلّ (النسبي) وهو نوعان أيضاً:

أ ـ ما كان تركيبه تحليلياً، أي أنّ لفظه واحد ولكنّ معناه ينحلّ إلى (ذات متّصفة بالحدث) وهذا هو(الصفة) وتندرج تحتها صفات: الفاعل والمفعول، والمبالغة،

والمشبهة، والتفضيل.

ب- ما كان تركيبه إسنادياً، أي أنّ الكلمة تتضمّن حدثاً مسنداً بواسطة الصيغة إلى ذات خارج لفظ الكلمة - ظاهرة أو مستترة - ولكنّ الصيغة تشعر بنوع تلك الذات وعددها وشخصها، وهذا هو (الفعل) .

وبملاحظة الشكل الآتي يتّضح أساس التقسيم على القسمة الحاصرة:

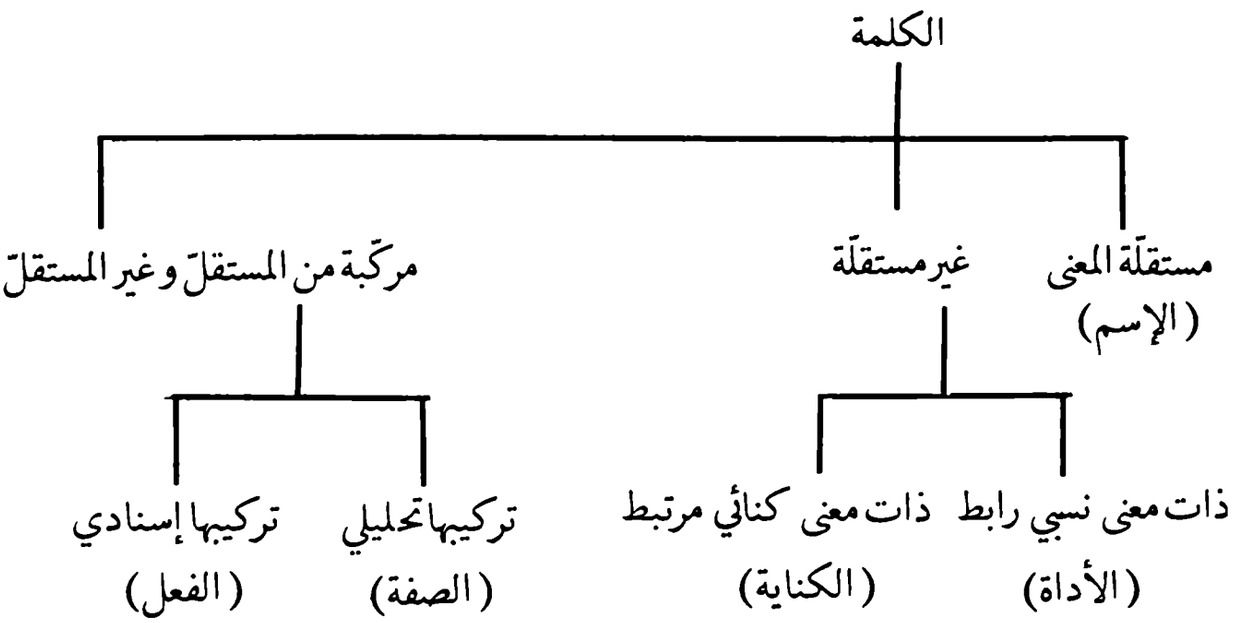

ملاحظات حول التقسيمات الحديثة

بقيت لديّ ملاحظات على محاولات التقسيم الرباعية والسباعية التي مرّ عرضها سابقاً وإتماماً للفائدة أُسجّلها فيما يأتي:

١- حول التقسيم الرباعي

قلت إنّ الدارسين المحدثين أحسنوا صنعاً بفصل الكلمات المبهمة وجعلها قسماً مستقلاً بنفسه ولكنّ ملاحظاتي عليها:

١- إنّ جعل العدد - كما صنع الدكتور أنيس - من جملة هذا القسم لم يتّضح لي وجهه، فالأعداد تحتاج إلى تمييز يبيّن المعدود بها، ولكن ليس كل ما يحتاج إلى تمييز يكون (غير مستقل المعنى) فالمقصود بعدم الإستقلال، أنّ الذهن لا توجد به (صورة) أي معنى من اللفظ المسموع عند سماعه منفرداً، ولفظ (أربعة) وحدها يوجد لها صورة ذهنيّة غير مفتقرة إلى ما يحدّد معناها، فصورة الأربعة غير صورة الثلاثة والخمسة ولكنّها

إذا دخلت في جملة احتاجت إلى ما يعيّن نوع المعدود بها، أهو كتب أم أقلام أم دفاتر؟ وهذه طبيعة كل ما يحتاج إلى تمييز كالمساحات والأوزان وغيرهما، فنحن نعرف (معنى) المتر والصاع وندرك صورتهما الذهنيّة، ولكنّنا نحتاج إلى ما يميّز المقصود بها أهو متر أرض أم قماش؟ وصاع تمر أم شعير؟ وهذا بخلاف معنى (أل) و(الذي) فإنّ صورتهما لا تنطبع في الذهن إلّا وهي (معلّقة) بصورة صلتها (أل ← رجل) (الذي ← جاءني) وهذا هو معنى افتقار هذه الكلمات إلى الغير، أي أنّه لايتحصّل لها (معنى) في الذهن إلّا وهي مرتبطة ومعلّقة بالغير.

٢ـ إنّ هذه المحاولة لم تحاول أن تدرس (الصفة) دراسة كافية لذلك اختلف دارسوها فالدكتور أنيس جعلها في قسم الإسم ـ كما صنع البصريّون ـ، والدكتور المخزومي جعلها في قسم الفعل ـ كما صنع الكوفيّون ـ.

ولعلّ ذلك نا شيء من ملاحظة جمل يكون فيها للوصف (فاعلاً) أو نائباً عن الفاعل ـ مع أنّ هذه الملاحظة موجودة في المصدر أيضاً ـ فأعرب الكوفيّون (كاتب) في جملة: (أكاتبٌ زيدٌ رسالةً) فعلاً وسمّوه بـ (الفعل الدائم) تمييزاً له عن الماضي والمستقبل، وتابعهم المخزومي في ذلك [٢٦]، أمّا البصريون فلأنّهم يعتبرون (كاتب) اسماً تكلّموا في إعرابها، وجعلوا (كاتب) مبتدأ و(زيد) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر.

ولو أنّهم تنبّهوا إلى أنّ الصفة قسم مستقلّ عن الإسم والفعل، يختلف عنهما في طبيعة تركيبه ودلالته لكان لهم في إعرابها وجه أقرب إلى السلامة من هذا.

ويبدو لي أنّ الصفة تمتازفي إسنادها عن كلّ من إسناد الإسم وإسناد الفعل، فالإسم لايقع مسنداً إلّا إلى المبتداء ـ(زيد أخوك) و(النخيل نبات) [٢٧] ـ والفعل لايقع مسنداً إلّا إلى الفاعل ـ قام محمد، ويكتب علي [٢٨] ـ أمّا الصفة فتمتاز عنهما في أنّها تقع مسنداً لكل من المبتدأ والفاعل، فكاتب في جملة (زيد كاتب) صفة أُسندت إلى المبتدأ ـ من دون حاجة إلى تقدير ضمير فاعل لكاتب كما صنع النحاة

---

(٢٦) في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ٢٣.

(٢٧) أرجو ملاحظة استغراب الدكتور انيس ـ فيما تقدّم ـ من وقوع الإسم مسنداً إسناد الصفة.

(٢٨) أمّا جملة (علي يكتب) مثلاً فالفعل فيها ليس خبراً للمبتدأ؛ لأنّه إمّا مسند إلى ضمير علي والجملة هي الخبر ـ كما هو مذهب البصريين ـ وإمّا أنّ (علي) فاعل تقدّم على فعله كما ذهب الكوفيّون.

السابقون(٢٩) ـ وهي في جملة (أكاتب زيد رسالة) صفة أُسندت إلى الفاعل، وهذا ما سوّغ للدكتور تمام حسّان ـ ولعلّه كان على حقّ ـ أن يتحدّث عن (جملة وصفية) في مقابل الجملتين الإسمية والفعلية. فالصفة التي تسند إلى فاعل تكون (الجملة الوصفية) والصفة ـ أو الإسم ـ التي تسند إلى مبتدأ تكون (الجملة الإسمية) .

وعلى هذا الأساس تكون الجملة الوصفية أصلية ـ أي كبرى ـ مثل: (أكاتب زيد رسالةً) كما تكون فرعية ـ أي صغرى ـ مثل (أنا كاتب رسالةً) على غرار الجملة الصغرى في مثل (زيد قام أبوه... أو أبوه قائم) .

٢ـ حول التقسيم السباعي :

أمّا محاولة الدكتور تمام حسّان في تقسيمه الكلمة إلى سبعة أقسام أي بإضافة قسمين آخرين إلى ما ارتضيناه هما: الظرف والخالفة فستدور مناقشتي معه حول هذين القسمين:

أ ـ الظرف

والظرف مصطلح نحوي يعني وظيفة نحوية (المفعول فيه) . وليس هو الكلمة التي تشعر بالزمان والمكان فقط، وإلّا لكانت الأفعال ظروفاً لأنّها تتضمّن الزمن ـ عند النحاة ـ ولكانت بعض الحروف ظروفاً لأنّها تدلّ على (نسبة ظرفية) مثل (في) و (مذ) و (منذ) ، كما أنّ النحاة لايعنون بالظرف الكلمة التي تدلّ بوضعها المعجمي على جزء من الزمان أو حيّز من المكان، فالكلمات الدالّة على ذلك هي من فصيلة الأسماء فقط، كاليوم، والشهر، والسنة، والمنزل، والمطعم وأمثالها من الكلمات التي يفهم منها الزمان أو المكان سواء كانت جزء من جملة أم لم تكن، ولهذا يصحّ لهذه الكلمات أن تتحمّل وظيفة الظرف (المفعول فيه) ، كما تتحمّل وظيفة المبتدأ والخبر، والفاعل، والمفعول به.

أمّا ما يصطلح عليه النحاة (ظرفاً) فهو المعنى الوظيفي النحوي أي (المفعول فيه) فالظرف إذن (وظيفة) نحوية كوظيفة (المفعول به) و(المفعول معه) و(الحال) و (المستثنى) و(النعت) وغيرها من معان وظيفية، فكما لايصحّ لنا أن نجعل (النعت)

---

(٢٩) همع الهوامع للسيوطي ٩٥/١.

قسماً من أقسام الكلمة في مقابل الإسم والكناية والصفة، لأنّه وظيفة نحوية تقوم بها كلمات من فصيلة (الصفات): كالعالم والأديب، أو من فصيلة (الأسماء): كالأب والأُمّ والزوجة، أو من فصيلة (الكنايات): كهذا والذي واللائي، كذلك لايصحّ لنا اعتبار (الظرف) قسماً مستقلاً لأنّه وظيفة نحوية تقوم بها فصيلة الأسماء الجامدة، كيوم، وشهر، والمشتقّة كمقتل ومطعم ومغروب وشروق، كما تقوم بها كلمات من فصيلة (الكناية) مثل ـ هُنا وثَمَّ ـ وهما من الإشارة، و(متى وأين) وهما من كنايات الإستفهام.

والدكتور تمام حسّان يدرك ذلك كلّه، لذلك لم يجعل ممّا سمّاه ظرفاً أسماء الزمان والمكان، والمصادر، ولاأسماء الأعداد، والأوقات، وأسماء الجهات وغيرها ممّا يقوم بوظيفة الظرف وحصر هذا القسم في كلمات ثمانية فقط هي: (إذْ، وإذا، ولمّا، وأيّان، ومتى ـ وهي للزمان ـ وأين وأنّى وحيث ـ للمكان ـ).

وهذه الكلمات وإن قامت بوظيفة الظرف الزماني والمكاني، إلّا أنّها من فصيلة ما سميّناه بالكناية، يدلّ على ذلك اعترافه هو بأنّ (هذه الظروف تؤدّي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان) (٣٠) ولو أنّه عكس ذلك فقال: (هي كنايات تؤدّي وظيفة الظرف الزماني أو المكاني) لكان أقرب إلى السلامة. كما يدلّ على ذلك تسليمه بأنّها (ذات افتقار إلى مدخول لها يعيّن معناها الزماني المبهم) (٣١) أي أنّها غير مستقلّة ـ كما تقدّم ـ وأهمّ ما يميّز (الكناية) عن غيرها خاصّيّتان؛ الأُولى: أنّها كالحرف من ناحية عدم استقلالها بالمعنى وافتقارها إلى الغيرفي تحديد معناها، والثانية: أنّها كالإسم من ناحية تحمّلها وظيفة العنصر المرتبط لاالعنصر الرابط.

ب ـ الخالفة

والخالفة كما قال الدكتور حسّان: مصطلح أطلقه الفرّاء على اسم الفعل، واعتبره أحمد بن صابر الأندلسي قسماً رابعاً للكلم.

ولكنّ الدكتور تمام وسّع من دائرة (الخالفة) فجعلها شاملة لأربعة خوالف:

---

(٣٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٢.

(٣١) نفسه: ١٢١.

(خالفة الإخالة) وهي عنده اسم الفعل، و(خالفة الصوت) أي أسماء الأصوات و (خالفة التعجّب) أي الصيغتان القياسيّتان للتعجّب: ما أحسن زيداً، وأحسِن بزيد. و (خالفة المدح والذمّ): نعم الرجل زيد، وبئست المرأة هند.

والذي جعله يوسّع دائرة الخالفة بحيث شملت صيغ التعجّب والمدح والذمّ، أنّ لها جميعاً ـ كما يقول ـ (طبيعة الإفصاح الذاتي عمّا تجيش به النفس، فكلّها يدخل في الأُسلوب الإنشائي). والذي يؤخذ عليه في ذلك :

١ ـ إنّنا، في مجال التقسيم، نكون بصدد التميز بين الكلمات والصيغ المفردة، لا الجمل المركّبة، والإفصاح الذاتي والأُسلوب الإنشائي في التعجّب والمدح والذمّ، ليس وليد الكلمة المفردة (أحسِن) أو(نِعْم) أو(بئس) وإنّما هو وليد الجملة كاملة، فقياسيّة التعجّب مثلاً (قياسية جُمَلِيّة) وليست إفرادية، ولذلك لو غيّرنا في هيئة الجملة (ما أحسن زيداً) شيئاً يسيراً كأن نقول: (ما أحسن زيدٌ) لتغيّر أُسلوب التعجّب ومعناه إلى أُسلوب النفي، مع أنّ صيغة الفعل كما هي لم تتغيّر فصيغة التعجّب إذن صيغة جملة لامفرد، ونحن بصدد تقسيم الكلمات المفردة لا الجمل، وإلّا فكان ينبغي له أن يذكر من الخوالف جملة (لله درّه فارساً) لأنّ فيها نفس الإفصاح الذاتي والأُسلوب الإنشائي.

والذي يبدو أنّ الكلمات المفردة في صيغ التعجّب، والمدح والذم، باقية على النزاع المتوارث بين البصريّين والكوفيّين في إسميّتها أو فعليّتها، ولَعَلّي أميل إلى ما ذهب إليه بعضهم من فعليّتها وتخلّفها عن طبيعة أخواتها في المعنى وفي الإشتقاق، فجمدت على حالة واحدة واستعمال معيّن، وفي صيغ الأفعال المتخلّفة نظائر لهذه الأفعال مثل (عسى) و(ليس) و(آض) و(مادام) وغيرها ممّا لامضارع لها، ومثل (يذر، ويدع) ممّا لاماضي لها.

والأفعال الناسخة عموماً فقدت (فعليّتها) من ناحية المادّة وبقيت الصيغة وحدها لتدلّ على أنّها تحدرت عن أفعال. واختصّت هذه الأفعال باستعمال معيّن يجعلها أشبه بالأدوات هو الدخول على الجمل الإسميّة لإضافة معنى الزمن إليها، ومع ذلك فأكثر النحاة لايستطيعون تصنيفها في غير فصيلة الأفعال وإن خلت من الدلالة على (الحدث).

٢ـ أمّا ما سمّاه بـ (خالفة الإخالة) أي اسم الفعل، فهو عند النحاة ثلاثة أنواع:

أ ـ نوع قياسي وهو ما جاء على صيغة (فَعالِ) كَنَزالِ بمعنى (إنْزل) وحَذارِ بمعنى (إحْذَر) وهذا النوع أطلق عليه البصريّون فقط اسم الفعل، وإلّا فهو عند الكوفيّين فعل أمر حقيقي، يصاغ بصورة قياسية من الثلاثي المجرّد، وهو رأي لاغبار عليه.

ب ـ المنقول، وهو ما نقل عن المصدر، والظرف، والجار والمجرور، مثل: (رويدك ، وأمامَك ، وعليك) فإنّها لا تزال في تصنيفها مع الأسماء والحروف ولكنّها نابت عن الفعل المحذوف الذي استُغني عنه لظهوره، كما ينوب المصدر (ضرباً زيداً) عن فعل الأمر ويبقى (مصدراً) ، وكما ينوب الظرف والجار والمجرور عمّا يتعلّقان به من فعلٍ أو وصف مقدّر.

ج ـ أمّا النوع الثالث وهو: اسم الفعل المرتجل، مثل: هيهات، وشتّان، وصه ومه،وأمثالها ممّا يسميّه البصريّون (اسم فعل) ويسمّيه الكوفيّون (أفعالاً شاذّة) أي أنّها لم تسلك سبيل الأفعال في تصرّفها ولا في صياغتها ولا في اتّصالها باللواحق، وكل ما للبصريّين من دلالة على إسميّتها أنّ التنوين يدخل بعضها مثل (صهٍ، ومهٍ، وأُفٍّ وآهٍ) والتنوين علامة الإسم، ويردّ الكوفيّون: أنّ هذا التنوين ليس دليل إسميّتها، لأنّه ليس تنوين تنكير، بل تنوين يراد به تكبير حجم الكلمة المؤلفة من حرفين لتكثر أصواتها وتلحق بالثلاثي، الذي صار الوحدة الكمّية في العربية، ولذلك لايقع التنوين في هيهات وشتّان ممّا زاد بناؤه على حرفين (٣٢).

ونخلص من ذلك إلى أنّه ليس هناك شيء اسمه (إسم الفعل) لنجعله (خالفة) إخالة.

٣ـ أمّا (خالفة الصوت) فهي (أصوات) فقط يراد منها زجر الحوان أوحكاية صوته، ولا تدخل في طبيعة مفردات اللغة باعتبارها واسطة نقل الأفكار من ذهن إلى ذهن، ولا تدخل في الجمل العربية للقيام بوظيفة الرابط أو المرتبط فيها، إلّا على سبيل الحكاية.

---

(٣٢) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٤١.

وإذا كان لابّد من اعتبار(كخ) للطفل و(هج) للغنم وأمثالها مفردات لغوية للتعبير عن الزجر أو الحثّ، فهي لاتخرج في معناها عن (صه ومه) وأمثالها ممّا اعتبرناها أفعالاً متخلّفة أو أفعالاً شاذّة.

مصادر البحث

١ـ أسرار العربية	لكمال الدين الأنباري	المجمع العلمي بدمشق
٢ـ الأشباه والنظائر النحوية	لجلال الدين السيوطي	حيدرآباد ١٢٥٩
٣ـ الإيضاح (تحقيق مازن المبارك)	أبوالقاسم الزجّاجي	مطبعة المدني ١٩٥٩
٤ـ الإحكام في أُصول الأحكام	لابن حزم الأندلسي	مطبعة العاصمة بالقاهرة
٥ـ البحث النحوي عند الأُصوليّين	د. مصطفى جمال الدين	دار الرشيد للنشر ١٩٨٠
٦ـ شرح الرضي على الكافية	محمد بن الحسن الاسترابادي	طبع تركيا ١٢١٠
٧ـ شرح المفصّل	موفق الدين بن يعيش	المطبعة المنيرية
٨ـ شرح الاشموني	علي بن محمد الاشموني	المطبعة الشرقية ١٢١٩
٩ـ حاشية الصبّان على الاشموني	محمد بن علي الصبّان	المطبعة الشرقية ١٢١٩
١٠ـ شرح شذور الذهب	لابن هشام الأنصاري	دار الكتب العربية
١١ـ اللغة لفندريس	ترجمة الدواخلي والقصّاص	مطبعة دار البيان
١٢ـ اللغة العربية معناها ومبناها	د. تمام حسّان	مطابع الهيئة المصرية
١٣ـ في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق	د. مهدي المخزومي	مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة
١٤ـ من أسرار اللغة (الطبعة الرابعة)	د. إبراهيم أنيس	مكتبة الأنجلو المصرية
١٥ـ همع الهوامع	للسيوطي	أُوفسيت دار المعرفة بلبنان
١٦ـ المنطق	الشيخ محمد رضا المظفر	مطبعة النعمان في النجف الأشرف